

الفانم استقبل عدداً من السفراء



مرزوق الفانم مستقبلاً سفير ألمانيا لدى الكويت

رامسي طهبوب والسفير الألماني لدى الكويت اوجين فولفارت.

وجمهورية اتحاد ميانمار. كما استقبل الفانم سفير دولة فلسطين لدى الكويت

الصانع لوزير التجارة: ما معايير هيئة سوق المال لقبول قيد مراقبي الحسابات لديها؟

الخبرة خمس سنوات وما هو رد الهيئة بشأن ما أثير حول اشتراط وجود شريك اجنبي لدى طالب القيد حتى يمكن قبوله بالسجل، لأنه في الحالة الأخيرة يكون هناك إهدار لمبدأ تكافؤ الفرص بين مراقبي الحسابات «الشباب منهم» على الأخص، فضلاً عما يعنيه ذلك من قصر القيد لدى الهيئة على مراقبي الحسابات الكبار دون الشباب، وهو ما يسبب نوعاً من الإحباط وتضييق الهمم لدى الشباب والذين هم في مقتبل حياتهم المهنية. وفي الجملة الإفادة بشكل كامل عن السيرة الذاتية لكل مراقبي الحسابات الذين تم قبولهم لدى الهيئة منذ نشأتها بموجب القانون 7/ 2010 وحتى تاريخه، مع إمدادنا بكافة القرارات والتعاميم الصادرة في هذا الشأن.

هذا الشأن إلى هيئة أسواق المال مؤخراً في 28/ 5/ 2013 متضمناً ذات المعنى السابق. وطالب الصانع من وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال إفادته بالآتي: ما المعايير والضوابط التي تحددها الهيئة لقبول قيد مراقبي الحسابات لديها، وهل هذه المعايير والضوابط تتضمنها قرارات رسمية أم يتم إدراجها في تعاميم إدارية، وفي الحالة الأولى: هل تم نشر هذه القرارات بالجريدة الرسمية، أم لا؟



يعقوب الفانم

وجه أمين سر مجلس الأمة النائب يعقوب الفانم سؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة أنس الصالح، بشأن الضوابط والمعايير التي تحددها هيئة أسواق المال، والخاصة بنظام قيد مراقبي الحسابات في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال، حيث صدر عن هيئة أسواق المال القرار رقم 2 لسنة 2013 بشأن قيد مراقبي الحسابات في السجل الخاص لدى الهيئة، كما تضمن هذا القرار اعتماد وقبول قيد عدد من مراقبي الحسابات في السجل المذكور دون أن تتوافر في بعضهم الشروط المطلوبة من انقضاء مدة خمس سنوات عمل في مهنة مراقبة الحسابات للشركات المساهمة، وحيث وجهت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية كتاباً في

التقى الوزير وشرح له مخاوف أولياء الأمور بعد إغلاق بيت الطالبات كامل العوضي: الحجرف أكد توفير سكن للطالبات الدراسات في القاهرة ويشمل جميع الخدمات حتى تخرجهن

الوزارة في ترميم وتجديد هذا المبني ليكون أكثر ملاءمة لسكن الطالبات، لافتاً إلى أن وزير التربية مهتم جداً بقضية سكن الطالبات ويتابع تفاصيلها بدقة وعلى اتصال دائم بسفيرنا في القاهرة وبالمسؤولين في المكتب الثقافي للوقوف على أحوال الطالبات ولتذليل جميع الصعوبات والمعوقات التي تواجه الطالبات وتوفير كل ما يلزمهن خلال انتقالهن للسكن الجديد، مشيداً بالجهد الذي يقوم به الحجرف في هذا الشأن وجهود السفير رشيد الحمد وأعضاء السفارة والقائمين على المكتب الثقافي. وأكد العوضي أنه سيتابع مع الوزير الحجرف مراحل انتقال الطالبات من سكنهن في الدقي إلى سكنهن الجديد وسيبقى كذلك على اتصال بأولياء الأمور لتذليل ملاحظات ونقلها للوزير المفهم لهذه القضية وتذليل كل الصعاب أمام بناتنا الدارسات في القاهرة.

وتتوافر فيها جميع متطلبات الأمن والرعاية والخصوصية وجميع الخدمات التي كانت متوفرة في السكن القديم وتحت إشراف ومتابعة من قبل الوزارة والمكتب الثقافي في القاهرة، موضحاً أن الوزارة تعاقدت مع هذه الفنادق على إسكان الطالبات طويلاً وبأسعار مخفضة حتى تاريخ تخرجهن. وبين العوضي أن خطة وزارة التربية هذه تشمل جميع الطالبات الكويتيات اللاتي كن يسكن في سكن الطالبات في الدقي سواء المبتعثات أو اللاتي يدرسن على نفقتهن الخاصة، لافتاً إلى أن الوزير الحجرف أكد له أن الوزارة ستقوم بتخصيص مبلغ إضافي على المكافأة التي تصرف لهن حالياً بنحو 200 دينار لكل طالبة كبدل سكن ولوجاهة المتغيرات عند الانتقال إلى السكن الجديد. وأشار العوضي إلى أن إغلاق بيت الطالبات في الدقي وبمسبب ما بين الوزير الحجرف كان ضمن خطة



كامل العوضي

طمان النائب كامل العوضي أولياء أمور الطالبات الدارسات في القاهرة، مؤكداً أن وزارة التربية ستوفر للطالبات سكناً بديلاً لهن عن بيت الطالبات الحالي بالدقي يتضمن الخدمات الأساسية بما يتبع من الوزارة وبإشراف مباشر من المكتب الثقافي بالقاهرة، وكشف العوضي أن هذه التلميذات تلقاهن من وزير التربية ووزير التعليم العالي. د. نايف الحجرف خلال لقائه به الأسبوع الماضي، مشيراً إلى أن الحجرف تفهم وضع الطالبات الدارسات في القاهرة وما يساور أولياء أمورهن من قلق، لا سيما في ظل الظروف المضطربة التي تعيشها مصر حالياً. وقال العوضي أن الوزير الحجرف أكد له أن الوزارة لن تتخلى عن الطالبات الدارسات في القاهرة وأعدت خطة لإيوائهن في أجنحة في فنادق مختارة، بحيث تقسم الطالبات إلى مجموعات على هذه الفنادق لإيوائهن في أجنحة خاصة ومنعزلة

اقترح إضافة التخصص العلمي إلى نظام التعليم الديني التابع لوزارة التربية الحمدان للحجرف: ما إجراءتكم في الحد من ظاهرة الدروس الخصوصية؟

إذا علمنا أن بعض من يقوم بالدروس الخصوصية لا يمت للتخصص العلمي بصله، فما الخطوات العملية والإجراءات الإدارية والحصات الإعلامية التي قامت بها الوزارة للحد من هذه الظاهرة؟ وماذا عملت الوزارة لرفع مستوى الطلاب؟ وما مدى إقبال المتعلمين على مراكز التقوية التي تنظمها الوزارة في بعض المناطق خلال الفترة المسائية؟ وفي اقتراح برغبة طالب الحمدان بإضافة التخصص العلمي إلى نظام التعليم الديني التابع لوزارة التربية، وذلك نظراً لأهمية نظام التعليم الديني، ورغبة العديد من المتتسبين لهذا النظام بإكمال تعليمهم بالتخصص العلمي.

وزارة التربية بمعلمي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من جانب مكافأة الأعمال الممتازة، فما سبب التأخير في منح مكافأة الأعمال الممتازة لمعلمي وزارة التربية في السنوات الأخيرة، ولماذا تمنح الوزارة مبلغ مكافأة الأعمال الممتازة لمعلمي وزارة التربية أقل من مكافأة معلمي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛ وقال في سؤاله الثالث: لوحظ في الآونة الأخيرة انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بين أساط الطلاب وبعض المعلمين، الأمر الذي يؤثر سلباً على مستوى الطلاب والمعلمين داخل المدرسة ويشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل الأسرة في الجانب المادي، خصوصاً



حمود الحمدان

وجهه النائب حمود الحمدان 3 أسئلة إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. نايف الحجرف قال في مقدمة السؤال الأول: لوحظ ارتفاع كبير في تكلفة دراسة الطلاب في المدارس الخاصة في الآونة الأخيرة، وخصوصاً في المدارس ذات المناهج الأجنبية، مما يسبب عبئاً كبيراً على كاهل أولياء الأمور، واستفسر عما إذا كانت هناك معايير وضعتها الوزارة على المدارس الخاصة لتقيد فيها رفعها لتكلفة الدراسة؟ إن كان الجواب بالإيجاب فطالبت بتزويدنا بنسخة منها، وإن كان الجواب بالنفي فيشكل عبئاً ذلك؛ وقال في سؤاله الثاني لوحظ عدم مساواة معلمي

كيف تم دفع 2.5% من رأس المال بينما القانون ينص على 25%؟ الهاشم: مشروع محطة الزور يشوبه الكثير من المخالفات

أن يسمح رئيس المشروعات الكبرى بدفع 2,5% بينما القانون ينص على دفع 25%.

وانتقدت الهاشم الإعلانات التي نشرت في اليومين الماضيين والخاصة بإنشاء محطات واستراحات بمنطقتي الوفرة وكبد، متسائلة: هل هذه هي المشروعات الكبرى التي يريدها رئيس تنمية المشروعات في الكويت؟ وأكدت الهاشم أنها ليست ضد مشروع محطة الزور وإنما ضد ما يحدث من تجاوزات، مطالبة وزير المالية أن يبين اللائحة التنفيذية لمشروع محطة الزور وما تتضمنه من شروط وعلى ماذا تمت الموافقة على دفع 2,5% وما دراسة الجدوى التي أكدت أن رأس المال فقط هو المصرح وليس المدفوع.

وتابعت الهاشم أنها ستندرج في أدواتها الدستورية بهذا الشأن ضد وزير المالية، مشيرة إلى أن هناك الكثير من المخالفات والشوائب المالية وتورط العديد من الأقطاب السياسية في الكويت.

بها تنفيذ مشروع محطة الزور؟

وتابعت الهاشم متسائلة، كيف تمت الموافقة على دفع 2,5% من رأس المال يدفع في البداية؟! مستنكرة أن تبدأ شركة مليارية بمبلغ مليون دينار فقط، مطالبة وزير المالية بضرورة الإجابة. وأضافت الهاشم أن القيادة القديمة للفتوى والتشريع أدخلت البلاد في متاهات إجرائية وأطلقت مجلسين متتاليين، رافضة في الوقت نفسه المباركة التي حصل عليها مشروع محطة الزور في الفتوى والتشريع والتي يستند إليها رئيس تنمية المشروعات. وشددت الهاشم على ضرورة معرفة رأس المال الاجنبي، مطالبة رئيس تنمية المشروعات بأن يوضح عنه في مؤتمر صحفي، لافتة إلى أن الشركة الاجنبية التي رسا عليها العقد يوجد مقرها في الكيمن اي لانت وفيرجن اي لانت، متسائلة عن ه أسس هذه الشركات الاجنبية مع أسماء اجنبية ليوضح أنه مستنكر اجنبي؟ مستنكرة



صفاء الهاشم

قالت النائبة صفاء الهاشم إنها ستوجه رسالة إلى وزير المالية بشأن ما قرأته من تفاصيل للمؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس جهاز تنمية المشروعات الكبرى والذي اعتبرته نكتة كبرى، لا سيما في ظل البيانات والتفاصيل التي تخللها المؤتمر والتي تقتقد الكثير من الشفافية. وطالبت الهاشم وزير المالية بعدم خلط الأوراق فيما يخص محطة الزور بشأن اتهامات رئيس تنمية المشروعات للسلطة التشريعية الذي أكد أن المعلومات مغلوطة.

وأوضحت الهاشم أن مشروع محطة الزور تشوبه الكثير من المخالفات والشبهات، رافضة ما ذكره رئيس تنمية المشروعات عندما أكد أن التحويل في مؤسسات الدولة هو حجر العنزة، مطالبة إياه بضرورة بيان أسباب فشل شركة المشروعات الصغيرة وفق ما يزيد على 45 مليون دينار من رأسمالها، وتساءلت: كيف لشركة اجنبية مليارية أن يبدأ رأسمالها بمبلغ يقدر بـ 44 مليون دينار أن ينوط

دعا رئيس الوزراء إلى معالجة الخلل في ترسية المشروع العدساني: كم تكلفة تحويل «محطة الزور» من بخاري إلى غازي؟

هنا: كم ستكون تكلفة هذا التحول بالمشروع من بخاري إلى غازي؟ مشيراً إلى أنه في عام 2002 تم تناول مشروع مرتبط بهذه المحطة وهو مشروع تعجيزي ولا يمكن تنفيذه يتمثل بمد خطوط انابيب غاز من دولة قطر إلى الكويت ولم يتم انشاء هذا المشروع بعد مضي ما يقارب عشر سنوات من طرحه.

وأوضح العدساني أن لدي كتاب آخر من شركة النفط التي ترى أن محطة الزور منفذ رئيسي للنقط الخام الكويتي، وهذا الشركة قالت النفط الخام ولم تات على ذكر الغاز والسؤال هنا لوزير المالية عندما ذكر أنه سيتم تحويل المشروع من توربينات حرارية إلى توربينات غازية فمن أين سيتم توفير هذا الغاز، خصوصاً أنه غير متوافر في البلاد؛ وما تكلفة استيراده؟ وأشار العدساني إلى أنه في حال استبدال مصدر تشغيل المحطة القائم على الغاز بالديزل فإن تكلفة الوقود الديزل أيضاً مرتفعة لافتاً إلى أن لديه كتاباً من شركة نفط الكويت يؤكد أن الافضل لتشغيل المحطة يتمثل بالاعتماد على النفط الثقيل متسائلاً: ما الذي تغير للمحطة من بخاري وحراري والى غازي خاصة أن هذا التحول سريع التكلفة؟

واستغرب العدساني ورود اتفاقية لوزارة المالية تنص على أن محطة الزور سيتم تشغيلها بالغاز الطبيعي والديزل في حال عدم توفره سيتم تشغيلها بالديزل! وأكد العدساني أنه وجه سؤالاً برلمانياً حول تكلفة هذا التغيير لنظام تشغيل المحطة وأسباب هذا التغيير، لافتاً إلى أن الجانب القانوني

لترسية المحطة وتنفيذها هو الأدهى والأمر في هذا المشروع، فقانون 2010/39 المتعلق بتأسيس الشركات الكويتية المساهمة التي تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه كان واضحاً وصريحاً بتحويل الإنتاج من بيع الأسهم إلى الاحتياطي العام.

وأوضح العدساني أن الحكومة اصدرت مرسوم ضرورة لإلغاء هذا البند المتعلق ببيع الاسهم لصالح الشركات التي ستؤسس شركات بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه لتعزيز الاحتياطي العام للدولة، مبيحاً أن أصل القانون نص على توزيع اسم الشركات التي ستؤسس لتتخذ هذه المشاريع على اساس طرح 26% من الأسهم، مزايادة للشركة اجنبية وشركة مساهمة كويتية مدرجة ببورصة الكويت و50% لانتخاب عام للمواطنين و24% اسهم حكومية.

وتابع العدساني لكن المستغرب ان تأتي الحكومة وتصدر مرسوم ضرورة بتعديل هذا القانون رقم 2012/28 لتغيير هذه البنود، لافتاً إلى أن الحكومة في مؤتمرها الصحفي حول هذا الموضوع قالت أنهم لم يغيروا من القانون سوى الجزء المتعلق بالانتخاب العام للمواطنين وهذا الكلام غير صحيح فلأزال الانتداب كما هو لكنه ما تغير هو البند المتعلق بـ 26% المتعلق بحصة الشركات واستبدلوا الشركة الكويتية المساهمة بشركة غير مساهمة وتم نشر هذا التعديل في صحيفة كويت اليوم في 2011/3/26.



رياض العدساني

لماذا أصدرت الحكومة مرسوم ضرورة بتعديل القانون لتغيير هذه البنود؟

دعا النائب رياض العدساني سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك إلى معالجة الخلل القائم حول ترسية وتنفيذ مشروع محطة الزور الكهربائية والذي خلف القانون «2010/39» وتسمى الحكومة لتداركه بأثر رجعي بمرسوم ضرورة صدر عام 2012 خاصة انشا لا نريد تكرار سيناريو غرامة فسح عقد الداوكيميكال، مؤكداً أن هناك مخالفات فنية وقانونية واضحة حول المشروع وما ذكر بالمؤتمر الصحفي لرئيس جهاز المشروع غير صحيح. وقال العدساني في تصريح صحفي يوم امس «لدي كتاب من مؤسسة البترول الكويتية عام 1997 منذ بداية التفكير بإنشاء محطة الزور وقد ورد به تلبية الاحتياجيات المستقبلية من زيت الوقود المحطة الزور الشمالية وذلك نظراً لصعوبة توفير الغاز أو زيت الوقود، مشيراً إلى أن المؤسسة اقترحت انذاك عقد اجتماع بين الوزارات المعنية والمؤسسة لمحاولة إمكانية تصميم محطة القوة الكهربائية الجديدة في منطقة الزور الشمالية بما يتناسب مع الاستهلاك.

وأوضح العدساني أن هذا الكتاب يكشف مدى صعوبة الحصول على الغاز، وكذلك هناك كتاب آخر لمجلس الوزراء في عام 2000 بموافقة على انشاء المحطة على ان تعمل بالطاقة البخارية وتطرح مناقشة انشائها وتشغيلها بما ينتج 2500 ميغاوات من الطاقة الكهربائية.

وتابع العدساني بان اساس المشروع كان انشاء محطة تعمل بالطاقة البخارية وتم تحويل المشروع من توربينات بخارية وحرارية إلى توربينات غازية والسؤال

دعا النائب طلال الجلال إلى ضرورة التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المرحلة المقبلة، مطالباً في الوقت ذاته بضرورة تنفيذ الأولويات التي تم تحديدها في تقرير الذي أجراه رئيس مجلس الأمة مرزوق الفانم والتي تشمل الإسكان، الصحة، التعليم ثم القروض على الترتيب علاوة على بقية الأولويات الأخرى التي تم تحديدها.

وأكد الجلال في تصريح صحفي ضرورة العمل الجاد لأجل تحويل تلك الأولويات التي تم تحديدها إلى واقع ملموس لأجل تحقيق آمال وطموحات المواطنين وتحقيق التنمية المنشودة، وتنفيذ الإصلاح في مختلف القطاعات وتحسين الخدمات، لافتاً إلى

سنسبر على الحكومة ونمنحها الفرصة كاملة للعمل والإنجاز الجلال: متفائل بتعاون السلطتين لتنفيذ الأولويات

أن المواطنين سئموا وملوا من كثرة الوعود والتصريحات الإعلامية، مشيراً إلى أن القوانين كثيرة والتشريعات متعددة والخطط جاهزة لكنها حبسية الأدرج وينقصها التنفيذ. وأضاف الجلال: أن الألوان وحان الوقت للمضي قدماً نحو العمل والإنجاز لأجل تحقيق المشاريع التنموية الكبرى، ومع التعاون والإخلاص والجدية وتغليب المصلحة العامة والابتعاد عن الصراعات الشخصية وتصفية الحسابات، وشيئاً فشيئاً وبالتدرج سوف نحقق ما نصبو اليه جميعاً في تحقيق الرغبة الاميرية السامية في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري واقتصادي عالمي. وتابع بقوله: لدينا في الكويت ولله الحمد جميع الامكانيات المادية والبشرية

دعا النائب طلال الجلال إلى ضرورة التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المرحلة المقبلة، مطالباً في الوقت ذاته بضرورة تنفيذ الأولويات التي تم تحديدها في تقرير الذي أجراه رئيس مجلس الأمة مرزوق الفانم والتي تشمل الإسكان، الصحة، التعليم ثم القروض على الترتيب علاوة على بقية الأولويات الأخرى التي تم تحديدها.



طلال الجلال

وأكد الجلال في تصريح صحفي ضرورة العمل الجاد لأجل تحويل تلك الأولويات التي تم تحديدها إلى واقع ملموس لأجل تحقيق آمال وطموحات المواطنين وتحقيق التنمية المنشودة، وتنفيذ الإصلاح في مختلف القطاعات وتحسين الخدمات، لافتاً إلى